دراسات

الفساد السياسي والإداري في محافظ واسط جريمة حريق مول(هايبر ماركت) إنموذجاً

بقلم: فهد أحمد تركي الأمارة
تدريسي في كلية طب الأسنان جامعة الكوت

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
3 آب 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المقدمة:

يعُد الفساد السياسي والإداري في محافظ واسط متغلغل بشكل كبير في مفاصل الحكومة المحلية، بدأً من المؤسسات الحكومية والوزارات، و الدوائر الخدمية ودوائر الصحة والمراكز الأمنية في المحافظة ، حتى بات الفساد مؤسسة بحد ذاتها قادرة على مواجهة هيأة النزاهة في العراق، وأهم ما يميز ظاهرة الفساد في المحافظة هو مهاجمة الفاسدين للفساد ، لذا نجد الفاسدين هم أكثر قدرة على انتقاد الفساد والدعوة للشفافية والنزاهة، حتى بات ملف الفساد يدار بأهواء ومصالح شخصية ، وبات الفساد في المحافظة يستخدم الأساليب العلمية المنظمة وغير المرتبكة، مما نتج عن هذا الانتشار الكبير للفساد في محافظ واسط عن حريق مول(هايبر ماركت) في 16/7/2025 الذي راح ضحيته العديد من المواطنين الأبرياء في ظل تقصير كبير من الحكومة المحلية في المحافظة ..، وعلية تم تقسيم المقال إلى المطالب الآتية :

المطلب الأول: مفهوم الفساد، وأسبابه، ومظاهرهُ.

المطلب الثاني: قانون الدفاع المدني رقم 44 لسنة 2013.

المطلب الأول: مفهوم الفساد، وأسبابه، ومظاهرهُ.

مفهوم الفساد:

الفساد لغةً: نفيض الصلاح ، وتفاسد القوم :أي تدابروا وقطعوا الأرحام، وأستفسد السلطان قائده: إذا أساء إليه حتى استعصى عليه، والمفسدة خلاف المصلحة [1]. والفساد ضد الصلاح، والعدول عن الاستقامة إلى ضدها. [2]

الفساد اصطلاحا: تختلف تعريفات الفساد باختلاف موارده في مفاصل الدولة ، وقد عرف الفساد (Corruption) "هو سلوك منحرف يهدد النظام والمصلحة العامة للمجتمع، ويشكل حجر العثرة أمام التنمية الشاملة والمتكاملة." إما منظمة الشفافية الدولية(Transparency International) التي تأسست عام 1993 فقد عرفت الفساد بأنه" كمل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام ، لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو حاشيته أو أقاربه."([3]) إما في الاصطلاح القانوني فقد تم تعريف الفساد بانه "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استخدام لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال، توقعاً لمزية أو سعياً للحصول على مزية، يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر."[4]

إما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، فلم تعرض لتعريف الفساد، ولكنها جرمت حالات الفساد التي حددتها بالتالي[5] :

1.اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر والمتاجرة بالنفوذ.

2.الرشوة سواء للموظفين الوطنيين أو الاجانب وموظفي المؤسسات الدولية والعمومية.

3.إساءة استغلال المنصب والثراء غير المشروع.

4.إعاقة سير العدالة، وتظليلها.

5.غسل العائدات الإجرامية وإخفائها.

6.الرشوة في القطاع الخاص واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.

إذ يتضح مما تقدم بأن ظاهرة الفساد ذات أبعاد معقدة ودلالات متباينة، تشمل الجناب السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وكل هذه الأشكال الستة من الفساد التي أوردتها الأمم المتحدة قد طبقت في محافظة واسط حتى راح ضحية الفساد السياسي والإداري في المحافظة العشرات من الأبرياء من الشباب والنساء والأطفال مما ينذر

(1)ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص335.

(2)محمد بن احمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث، القاهرة، الجزء الأول، 2005، ص202.

(3)يوسف خلفة اليوسف، الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج وطرق المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد30، العدد2، مجلس البحث العلمي ، الكويت 2002، ص258.

(4)حسين عليوي ناصر الزيادي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية_ سياسية، مركز الرافدين للحوار، 2023، ص22.

(5)مفيد دنون يونس، تأثر الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة ، مجلة تنمية الرافدين، العدد101، المجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010، ص245.

بخطورة استشراء ظاهرة الفساد في أدق تفاصيل الحكومة المحلية في محافظ واسط وفقدان النزاهة والشفافية في التعامل.

أسباب الفساد

لا يمكن أن تعزى أسباب الفساد إلى جانب واحد فهناك أسباب ومسببات مباشرة، وأخرى غير مباشرة لتفشي ظاهرة الفساد السياسي والإداري في محافظة واسط بمكن تحديدها بالأسباب الآتية:

أولاً: أسبابسياسية: تعد الأسباب السياسية من أهم أسباب وجود الفساد وديمومته وحماية رموزه، لأن العامل السياسي هو المسؤول المباشر الأول عن محاسبة الفاسدين، فضلاً عن دورة الكبير في تعزيز الفساد بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتمثل الأسباب السياسية بما بالآتي(6):

1.عدم تكافؤ الفرص بين المواطنين وانعدام المساواة بينهم وانتشار الطبقية والمحسوبية.

2.غياب القدرة النزية على صعيد المسؤولين السياسيين من حكام وممثلين للمواطنين في المجالس المحلية والبرلمانية.

3.تشريع القوانين التي تكدس الثروات لدى طبقة معينة، ومنها الرواتب والامتيازات الخيالية للمسؤولين في ظل غياب الدور الرقابي.

4.أنعدام الشفافية في مؤسسات الدوائر الحكومية بكافة أنواعها ومسمياتها الوظيفية ،والعمل بسرية تامة وحجب المعلومات والإحصائيات الدقيقة من الوصول إلى المواطنين أو الأعلام أو غيرها في مختلف قطاعات الحكومة المحلية وباختلاف أنواع المعلومات.

5.أختزال مفهوم النزاهة والإصلاح ، والاستقامة لدى بعض الاحزاب والتيارات في الولاء للحزب أو التيار فقط وأما غيرها من القيم والقوانين فهي باطلة مادامت تخالف توجهات الأحزاب وأفكارها.

6.سهولة الالتحاق بالمناصب العليا ذات الصلة باتخاذ القرار، لا سيما الأقارب والوزراء وذوي الناصب العليا.

ثانياً: أسباب اجتماعية: يعد العامل الاجتماعي من العوامل المهمة التي أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر من ديمومة الفساد وتغذية مصادرة وتتمثل بما يأتي(7):

1.المناطقية والعشائرية وغلبة المحسوبيات ، إذ كان المفهوم العشائري والقبلي دور كبير في تمرير صفات الفساد وإعطاء حقوق وامتيازات لجماعات لا يستحقونها على أساس العشيرة ودرجة القرابة من المسؤول السياسي.

(6) حيدر طالب محمد، رحيم حسن العكيلي، بلال عبد الحي علي، مدخل إلى النزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، عمان مؤسسة فريدريش إيبرت، 2021، ص49.

(7) حسين عليوي ناصر الزيادي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية_ سياسية، مصدر سبق ذكره، ص26.

2.أنحلال البناء القيمي وضعف الروابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع الوسطي، فضلاً عن ضعف روح المواطنة الأمر الذي أدى إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.

3.الواقع الاجتماعي الصعب والمعقد الذي يحمل الناس على الأفراط في الفردية مع تنامي سطوة التأثير المادي على المجتمع.

4.أختزال مفهوم النزاهة لدى بعضهم واقتصاره على العبادات والالتزامات الدينية التي يقوم بها الشخص، وهذا أبعد ما يكون عن مفهوم النزاهة إذ الارتباط الديني علاقة شخصية عبادية، تهم الفرد لا علاقة للمجتمع بها.

ثالثاً: أسباب اقتصادية: هناك جملة من الأسباب الاقتصادية التي كان لها الدور الأبرز في أنتشار الفساد وهي الأتي[2]:

1.الوفرة المالية والسيولة النقدية التي امتازت بها محافظة واسط، والتي تشكل عاملاً كبيراً في تفشي ظاهرة الفساد في ظل المحاصصة السياسية وعدم المحاسبة وغياب الرقابة النيابية كلها سبباً رئيسياً في تفشي ظاهرة الفساد المالي في المحافظة.

2.المزايا الكبيرة الممنوحة لكبار المسؤولين في المحافظة الأمر الذي ولد طبقية اقتصادية واجتماعية، وتم تشريع تلك المبالغ في ظروف غامضة وبعيداً عن رقابة الشعب.

3.غياب الفاعلية الاقتصادية إذ أن أغلب العمليات الاقتصادية التي جرت هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوه أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد الإداري والمالي حيزاً واسعاً فيها.

مظاهر الفساد في محافظة واسط: لعل محافظة واسط لا تختلف عن بقية المحافظات العراقية في تطور ظاهرة الفساد واستخدام وسائل حديثة تسعى إلى التحايل على القانون، وتتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من الأفعال التي يقوم بها بعض المسؤولين أو الموظفين ويمكن إجمال أبرز أشكال الفساد في المخطط الآتي:

مظاهر الفساد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المصدر: حسين عليوي ناصرالزيادي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية-سياسية، ص38.

المطلب الثاني: قانون الدفاع المدني رقم 44 لسنة 2013.

يهدف قانون الدفاع المدني رقم 44 في العراقإلى حماية الأرواح والممتلكات العامة من المخاطر المختلفة، ويحدد دور المحافظ في هذا الإطار كمسؤول مباشر عن تنسيق الجهود المحلية لتنفيذ متطلبات السلامة والوقاية من الحوادث والكوارث.

نصت المادة الأولى من قانون الدفاع المدني رقم 44 لسنة 2013 (8)

المادة1 : يقصد بالتعابير والمصطلحات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة ازاؤها:

أولاً: الرئيس الأعلى للدفاع المدني وزير الداخلية.

ثانياً: رئيس الدفاع المدني في المحافظة المحافظ.*

ثالثاً:الدفاع المدني: جميع الاجراءات والتدابير التي تتخذها الاجهزة الرسمية والشعبية عدا القوات المسلحة لغرض تأمين الحماية للسكان والممتلكات العامة والخاصة وتقليل الخسائر إلى ادنى حد ممكن وادامة العمل والانتاج في ظروف السلم والحرب والكوارث المختلفة.

رابعا: السلامة الصناعية : الاجراءات والتدابير التي تتخذ لتامين الحماية اللازمة للطاقات والموارد البشرية والمادية والتقليل من حجم الخسائر بالأرواح والممتلكات وادامة العمل في جميع القطاعات في الحرب والكوارث وفي اوقات السلم.

خامسا: الكارثة :الحدث الذي يهدد الموارد البشرية والمادية للمجتمع والذي تخرج امكانية السيطرة عليه ومعالجة اثاره عن الموارد المتاحة في المحافظة او البلد.

سادسا: الاخلاء : الانتقال المنظم او الطوعي للسكان وممتلكاتهم بصورة كلية او جزئية من المدن او المناطق المعرضة للفعاليات العسكرية المعادية او الكوارث المختلفة الى مناطق اكثر امانا.

سابعاً: الاسكان : استقبال السكان الذين تقرر اخلاؤهم من المدن والمناطق المعرضة للخطر وتوفير وسائل العيش والاقامة لهم.

ثامناً: الانذار المبكر : اشعار السكان بالوسائل المتاحة بالمخاطر المحتملة بغية اعطائهم الفرصة اللازمة لحماية انفسهم وممتلكاتهم.

تاسعاً: فرق الدفاع المدني : تشكيلات الخدمات الرئيسة المعنية بإعمال الدفاع المدني وفرق الاطفاء والانقاذ والحماية الذاتية في المنشات والمشاريع وفرق المتطوعين في المناطق السكنية التي تقوم بتنفيذ اعمال الدفاع المدني.

(8)الوقائع العراقية رقم العدد4297/ تاريخ العدد11-11-2013/ رقم الصفحة 2/ عدد الصفحات 19.

* استنادا إلى قانون الدفاع المدني رقم 44 لسنة 2013 في المادة الأولى الفقرة الثانية من المادة بأن السيد (محمد جميل المياحي) هو رئيس الدفاع المدني في محافظة واسط، كونه كان المحافظ في فترة وقع جريمة مطعم (هايبر ماركت).

عاشراً : التدابير الوقائية : الاجراءات الاحترازية التي تنفذها الجهات المعنية بإعمال الدفاع المدني بهدف تامين الحماية اللازمة للسكان والممتلكات الخاصة والعامة تجاه التهديدات المتوقعة تحت مختلف الظروف.*

الحادي عشرة: اطفاء الحرائق : اعمال مكافحة الحرائق التي تنفذها اجهزة الدفاع المدني والتي تحصل في جميع الاماكن.

الثاني عشرة : الانقاذ الخفيف : الاعمال الميدانية التي ينفذها رجال الدفاع المدني باستخدام الاجهزة والمعدات الخفيفة لغرض انقاذ الاشخاص والممتلكات من تحت الانقاض بسبب الحوادث المختلفة.

الثالث عشرة: الانقاذ الثقيل : الاعمال الميدانية التي تنفذها الاجهزة المعنية بإعمال الدفاع المدني والتي تتطلب استخدام الاجهزة والمعدات الثقيلة لغرض انقاذ الاشخاص والممتلكات من تحت الانقاض ممن لا يمكن انقاذهم باستخدام معدات الانقاذ الخفيف.

الرابع عشرة: اغاثة المنكوبين: الاجراءات المتخذة من جمعية الهلال الاحمر والجهات المعنية الاخرى لغرض توفير مستلزمات اسكان واعاشة الاشخاص الذين يتم اخلاؤهم بسبب الكوارث او المخاطر الاخرى والمتضررين منهم في موقع اقامتهم.

الخامس عشر: معالجة القنابل غير المنفلقة : الاعمال التي ينفذها رجال الدفاع المدني لمعالجة ورفع واتلاف القنابل غير المنفلقة والصواريخ والحاويات والذخائر الحربية في المناطق المدنية.

المادة 4

اولا: تشكل لجنة عليا تسمى(اللجنة العليا لإدارة اعمال الدفاع المدني) يكون مقرها في غرفة العمليات الرئيسة في مديرية الدفاع المدني العامة ولها مقر بديل في بغداد تحدده مديرية الدفاع المدني العامة بالتنسيق مع رئيس اللجنة العليا.

ثانيا: تتألف اللجنة العليا من :

أ. وزير الداخلية رئيسا.

ب . وكيل وزارة الداخلية المختص عضوا ونائبا للرئيس.

ج . وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة عضوا.

د . وكيل الوزارة المختص في كل من الجهات الاتية: اعضاء

(*)استنادا إلى أحكام قانون الدفاع المدني رقم 44 لسنة 2013 المادة الأولى الفقرة العاشرة (التدابير الوقائية)، إذ كان مطعم (هايبر ماركت) يخلوا من كل التدابير الوقائية التي تهدف إلى حماية أرواح السكان والمواطنين من أمثال سلم الطوارئ وباب الطوارئ وجهاز الانذار المبكر عن الحريق وأجهزة طفايات الحريق، وكل ادوات الوقاية من الحرائق كانت مفقودة في هذا المول، في ظل غياب الدور الكبير لرئيس لجنة الدفاع المدني في المحافظة مما كانت هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض سبباً رئيسياً في وفاة العشرات من الشباب والنساء والأطفال في هذا الحريق.

1.الصحة.

2.النقل 3 الزراعة.

3. البلديات والاشغال العامة.

4. البيئة.

5. الاعمار والاسكان.

6.التجارة.

7.الموارد المائية.

8.امانة بغداد.

هـ. ممثل عن الامانة العامة لمجلس الوزراء بوظيفة مدير عام عضوا.

و. عن وزارات كل من الصناعة والمعادن والاتصالات والكهرباء والعلوم والتكنولوجيا لا تقل وظيفة اي منهم عن مدير عام اعضاء.

ز.مدير عام الحركات في وزارة الدفاع عضوا.

ح. مدير الدفاع المدني العام عضوا.

ط. مدير عام شبكة الاعلام العراقي عضوا.

ي. رئيس جمعية الهلال الاحمر العراقية عضوا.

ك- رئيس اتحاد الصناعات العراقي عضوا.

ل. رئيس اتحاد الغرف التجارية عضوا.

م. رئيس الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة عضوا.

ثالثا: يكون مدير العمليات في مديرية الدفاع المدني العامة مقررا للجنة ويتولى تنظيم اعمالها.

رابعا: لرئيس اللجنة دعوة اي من ذوي الخبرة والاختصاص للاستئناس بآرائهم.

خامسا: تعقد اللجنة اجتماعات دورية كل6 ستة اشهر في ظروف السلم وكلما اقتضت الضرورة ذلك في الظروف الطارئة بدعوة من رئيسها او نائبه.

المادة 8

اولا: تشكل في مركز كل محافظة لجنة لإدارة اعمال الدفاع المدني برئاسة المحافظ وعضوية ممثلين عن الوزارات والجهات ذات العلاقة في المحافظة المنصوص عليها في المادة -4- من هذا القانون يكون مقرها غرفة العمليات في مديرية الدفاع المدني في المحافظة ولها مقر بديل فيها يحدده مدير الدفاع المدني في المحافظة بالتنسيق مع رئيس اللجنة.

ثانيا: تعد اللجان المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة الجهات التنفيذية في المحافظات وتتولى وضع الخطط التفصيلية لتنفيذ مهام و واجبات الدفاع المدني فيها او اية دراسة تكلف بها من اللجنة العليا.

المادة 15

تقع مسؤولية تنفيذ اعمال الدفاع المدني على الاشخاص التالي ذكرهم باعتبارهم رؤساء الدفاع المدني في مواقع عملهم.

اولا: الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة .

ثانيا: المحافظون ورؤساء الوحدات الادارية.*

ثالثا: المديرون العامون.

رابعا: مديرو منشئات ودوائر القطاعات العام والخاص والمختلط.

* إذن استناداً إلى المادة 15 من قانون الدفاع المدني رقم 44 لسنة 2013 تقع مسؤولية التأخير في وصول سيارات الدفاع المدني إلى موقع الحادث على السيد محافظ واسط، إذ كان التأخير واضح وجلياً، فضلاً عن النقص الكبير في الأدوات والمعدات التي تساهم في أنفاذ المواطنين إذ أن محافظة واسط التي تحتوي على حقول النفط الكبيرة الدفاع المدني فيها لا يملك سلم طويل يصل إلى الطوابق العليا مما أدى إلى تفاقم كارثة الحريق، مما كان هذا التقصير سبباً في زيادة عدد الضحايا والجرحى.

شهداء مول (الهايبر ماركت) ضحية الفساد السياسي والإداري في محافظ واسط

أن شهداء حريق مول (الهاير ماركت كما وصفتهم المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف بالقول:بسم الله الرحمن الرحيم (إنا لله وإنا اليه راجعون) أعزاءنا أهالي الكوت الكرام

" السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد: فقد تلقينا بمزيد من الأسى والأسف نبأ حادث الحريق المفجع في أحد مراكز التسوق بمدينتكم العزيزة، الذي أودى بحياة العشرات من روّاده وتسبب في إصابة أعداد كبيرة أخرى، وإذ نتقدم اليكم ولا سيما الى المفجوعين بفقد أعزتهم بأحرّ التعازي وخالص المواساة في هذا المصاب الجلل نسأل الله العلي القدير أن يتغمد الشهداءالكرام بواسع رحمته ويمنّ على ذويهم بالصبر والسلوان وعلى المصابين بالشفاء العاجل. ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم."

21/المحرم الحرام/1447هـ=17 / تموز / 2025م مكتب السيد السيستاني(دام ظله) . النجف الأشرف

يعُد هذا البيان الذي صدر من المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف بلسم لجراح عوائل الشهداء، الذين قضوا داخل المول ضحية الفساد السياسي والإداري داخل محافظة واسط وفي مدينة الكوت تحديداً بعد تراكم جملة من عوامل الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي أوردناها في المطلب الاول.

فضلاً عن ذلك أن مول(هايبر ماركت) لم يكن مول تجاري وإنما كان مطعم فقط ويسمى مطعم (زرزور) وكان لا يمتلك مقومات السلامة المهنية التي تؤهله لكي يكون مطعم أو أي مول ومجمع تجاري وقد تم رفع توصيات بخصوص ذلك في عام 2024 تدعو إلى أغلاقه بالكامل إلى أن الفساد السياسي والمحسوبية وحصة الأحزاب السياسية في محافظة واسط وبعض النواب في البرلمان العراقي حالت دون ذلك، مما ادى إلى ذهاب العشرات من أبناء محافظة واسط ضحية الفساد المستشري داخل المحافظة.

ملحق صور يخص الكتب الرسمية التي دعت لأغلاق المطعم وبعض صور ضحايا مول (هايبر ماركت)

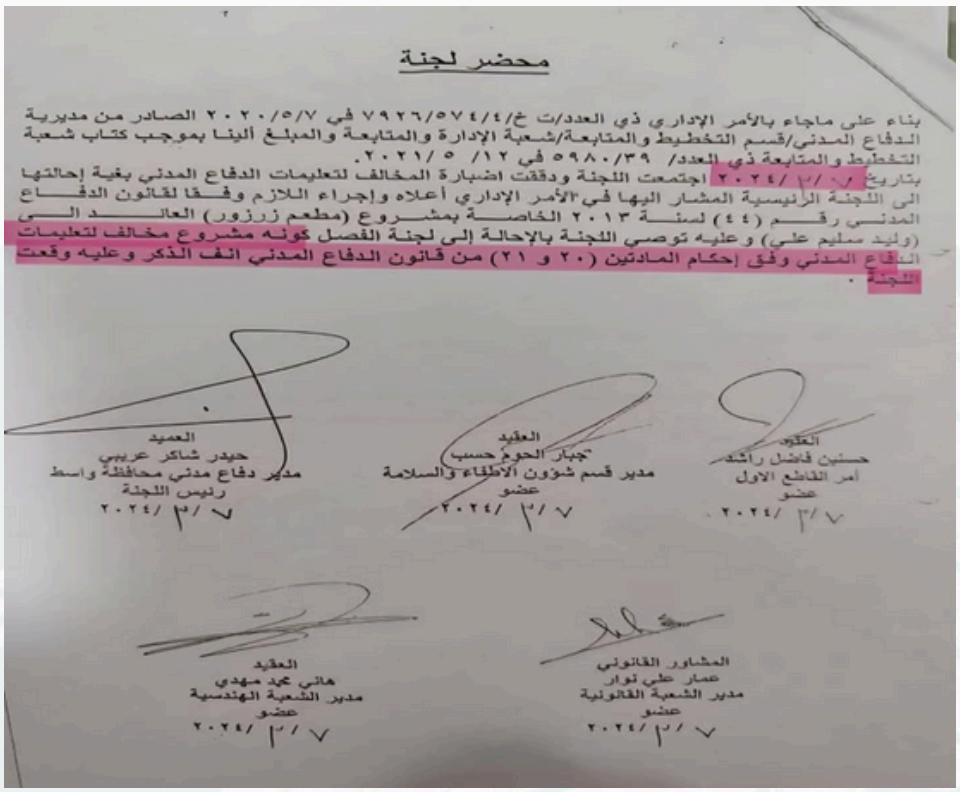

محضر لجنة

بناء على ماجاء بالأمر الإداري ذي العدد/ت خ/٧٩٢٦/٥٧٤/٤ في ٢٠٢٠/٥/٧ الصادر من مديرية الدفاع المدني/قسم التخطيط والمتابعة/شعبة الإدارة والمتابعة والمبلغ ألينا بموجب كتاب شعبة التخطيط والمتابعة ذي العدد/ ٥٩٨٠/٣٩ في ١٢/ ٥ /٢٠٢١.
بتاريخ ٢٠٢٤/ ٣/ ٧ اجتمعت اللجنة ودققت اضبارة المخالف لتعليمات الدفاع المدني بغية إحالتها الى اللجنة الرئيسية المشار اليها في الأمر الإداري أعلاه وإجراء اللازم وفقا لقانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣ الخاصة بمشروع (مطعم زرزور) العائد الى (وليد سليم علي) وعليه توصي اللجنة بالإحالة إلى لجنة الفصل كونه مشروع مخالف لتعليمات الدفاع المدني وفق إحكام المادتين (٢٠ و ٢١) من قانون الدفاع المدني انف الذكر وعليه وقعت اللجنة .

العميد
حيدر شاكر عريبي
مدير دفاع مدني محافظة واسط
رئيس اللجنة
٢٠٢٤/ ٣/ ٧

العقيد
جبار الحوم حسب
مدير قسم شؤون الاطفاء والسلامة
عضو
٢٠٢٤/ ٣/ ٧

العقيد
حسنين فاضل راشد
آمر القاطع الاول
عضو
٢٠٢٤/ ٣/ ٧

العقيد
هاني محمد مهدي
مدير الشعبة الهندسية
عضو
٢٠٢٤/ ٣/ ٧

المشاور القانوني
عمار علي نوار
مدير الشعبة القانونية
عضو
٢٠٢٤/ ٣/ ٧

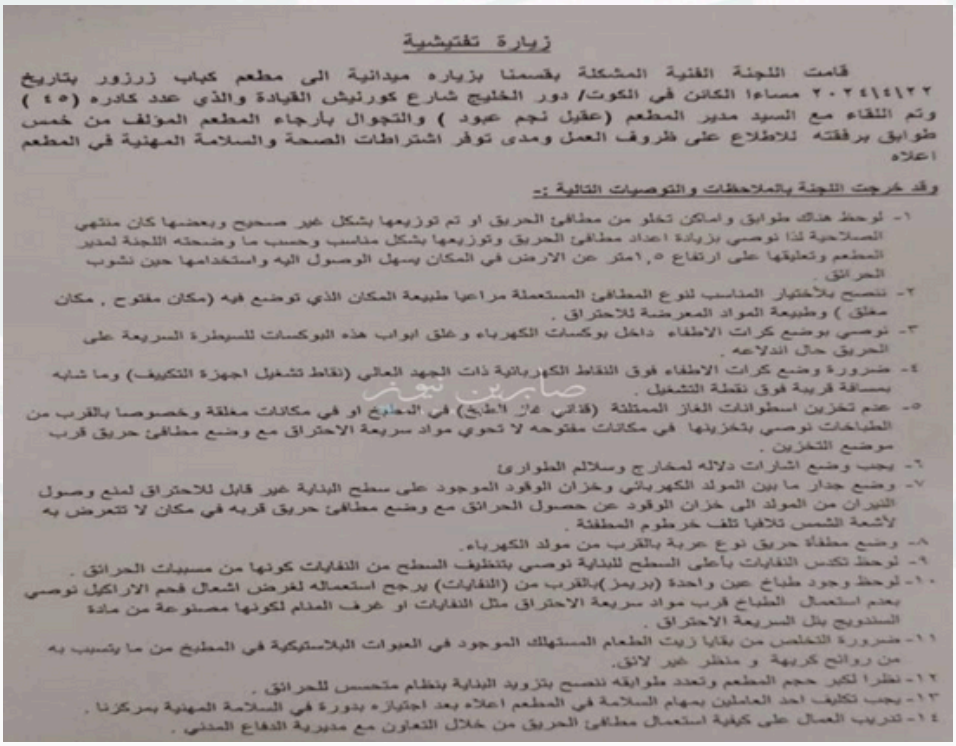

زيارة تفتيشية

قامت اللجنة الفنية المشكلة بقسمنا بزياره ميدانية الى مطعم كباب زرزور بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٢ مساءا الكائن في الكوت/ دور الخليج شارع كورنيش القيادة والذي عدد كادره (٤٥) وتم اللقاء مع السيد مدير المطعم (عقيل نجم عبود) والتجوال بأرجاء المطعم المؤلف من خمس طوابق برفقته للاطلاع على ظروف العمل ومدى توفر اشتراطات الصحة والسلامة المهنية في المطعم اعلاه

وقد خرجت اللجنة بالملاحظات والتوصيات التالية :-

١- لوحظ هناك طوابق واماكن تخلو من مطافئ الحريق او تم توزيعها بشكل غير صحيح وبعضها كان منتهي الصلاحية لذا توصي بزيادة اعداد مطافئ الحريق وتوزيعها بشكل مناسب وحسب ما وضحته اللجنة لمدير المطعم وتعليقها على ارتفاع ١,٥متر عن الارض في المكان يسهل الوصول اليه واستخدامها حين نشوب الحرائق .
٢- ننصح بالاختيار المناسب لنوع المطافئ المستعملة مراعيا طبيعة المكان الذي توضع فيه (مكان مفتوح , مكان مغلق) وطبيعة المواد المعرضة للاحتراق .
٣- توصي بوضع كرات الاطفاء داخل بوكسات الكهرباء وغلق ابواب هذه البوكسات للسيطرة السريعة على الحريق حال اندلاعه .
٤- ضرورة وضع كرات الاطفاء فوق النقاط الكهربائية ذات الجهد العالي (نقاط تشغيل اجهزة التكييف) وما شابه بمسافة قريبة فوق نقطة التشغيل .
٥- عدم تخزين اسطوانات الغاز الممتلئة (فارغ عار أطبخ) في المطبخ او في مكانات مغلقة وخصوصا بالقرب من الطباخات توصي بتخزينها في مكانات مفتوحه لا تحوي مواد سريعة الاحتراق مع وضع مطافئ حريق قرب موضع التخزين .
٦- يجب وضع اشارات دلاله لمخارج وسلالم الطوارئ
٧- وضع جدار ما بين المولد الكهربائي وخزان الوقود الموجود على سطح البناية غير قابل للاحتراق لمنع وصول النيران من المولد الى خزان الوقود عن حصول الحرائق مع وضع مطافئ حريق قربه في مكان لا تتعرض به لأشعة الشمس تلافيا تلف خرطوم المطفئة .
٨- وضع مطفأة حريق نوع جربة بالقرب من مولد الكهرباء.
٩- لوحظ تكدس النفايات بأعلى السطح للبناية توصي بتنظيف السطح من النفايات كونها من مسببات الحرائق .
١٠- لوحظ وجود طباخ عين واحدة (بريمز)بالقرب من (النفايات) يرجح استعماله لغرض اشعال فحم الاراكيل توصي بعدم استعمال الطباخ قرب مواد سريعة الاحتراق مثل النفايات او غرف المنام لكونها مصنوعة من مادة السندويج بنل السريعة الاحتراق .
١١- ضرورة التخلص من بقايا زيت الطعام المستهلك الموجود في العبوات البلاستيكية في المطبخ من ما يتسبب به من روائح كريهة و منظر غير لائق.
١٢- نظرا لكبر حجم المطعم وتعدد طوابقه ننصح بتزويد البناية بنظام متحسس للحرائق .
١٣- يجب تكليف احد العاملين بمهام السلامة في المطعم اعلاه بعد اجتيازه بدورة في السلامة المهنية بمركزنا .
١٤- تدريب العمال على كيفية استعمال مطافئ الحريق من خلال التعاون مع مديرية الدفاع المدني .

THE REPUBLIC OF IRAQ
WASIT PROVINCE

جمهورية العراق
ديوان محافظة واسط

المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية / واسط
شعبة التخطيط والمتابعة

العدد :
التاريخ : / ٥ / ٢٠٢٤

واسط ... اعمار واستثمار ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٥

الى/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية
م/ زيارات تفتيشية

يهديكم مركزنا أطيب التحية ...

رجاءً التقارير المبينة فيها الزيارات التفتيشية والمتابعة لشهر (نيسان) لسنة ٢٠٢٤ والتي قام بها كادر شعبة السلامة المهنية وكذلك نشاطات شعبة التوعية والتدريب في مركزنا للأنشطة الاقتصادية المختلفة في المحافظة للاطلاع على مدى توفر وتطبيق شروط ومستلزمات الصحة والسلامة المهنية في هذه المواقع.

تفضلكم بالعلم والاطلاع ... مع التقدير

المرفقات
*جداول احصائية
*استمارة شهرية

احمد كريم دكسان
مدير المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية / واسط
/ ٥ / ٢٠٢٤

صورة منه إلى
- محافظة واسط / الدائرة المالية والادارية / قسم الادارة والمحترم ... تفضلكم بالعلم ... مع التقدير
- ( ) فيما يخص زيارة

١- ٤- ٧-
٢- ٥- ٨-
٣- ٦- ٩-

- لرجوا ملاحظة التوصيات المدرجة في التقرير المرفق والعمل به خدمة للصالح العام وإعلامنا اجراءاتكم ... مع التقدير
- شعبة السلامة المهنية ... للحفظ مع الاولويات ... مع التقدير
- إضبارة الزيارات التفتيشية.

العنوان / كوت- مجمع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية طريق كوت ـ بدران / قسم الصحة والسلامة المهنية واسط

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب:

1.ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الاولى ،ج3.

2.حسين عليوي ناصر الزيادي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية_ سياسية، المركز الرافدين للحوار، الطبعة الاولى ، العراق، 2023.

3.حيدر طالب محمد، رحيم حسن العكيلي، بلال عبد الحي علي، مدخل إلى النزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الاولى ، 2021.

ثانياً: المجلات والدوريات:

1.مفيد دنون يونس، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد101، المجلد32، كلية الأدارة والاقتصاد جامعة الموصل، 2010.

2.يوسف خلفة، الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج وطرق المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد30، العدد2، مجلس البحث العلمي، الكويت، 2002.

ثالثاً:الصحف:

1-جريدة الوقائع العراقية رقم العدد4297، تاريخ العدد11-11-2013، عدد الصفحات 19.